

Distr.
GENERAL

S/1999/514
6 May 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٠٦ (١٩٩٨) المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الذي مُدِّدَت بموجبه ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان حتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٩. وهو يتضمن معلومات مستكملة عن التطورات الحاصلة في طاجيكستان وأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان منذ تقريره المرحلي المؤرخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ (S/1999/124).

ثانيا - التطورات الرئيسية

٢ - ظلت الحالة في البلد هادئة نسبياً. وبذلت لجنة المصالحة الوطنية، بدعم فعلي من بعثة المراقبين وفريق الاتصال التابع للدول الضامنة والمنظمات الدولية، جهوداً جديدة لإعطاء دفعة لتنفيذ اتفاق السلام وحقت بعض التقدم بشأن المسائل العسكرية والدستورية على حد سواء. ولكن ما زال من الصعب ترجمة الاتفاقات والقرارات إلى إجراءات ملموسة.

٣ - وفي ٢ آذار/ مارس، اجتمع الرئيس إمام علي رحمانوف وأعضاء الحكومة مع قيادة لجنة المصالحة الوطنية وفريق الاتصال لمناقشة سبل التعجيل بعملية السلام. وأصدر الرئيس رحمانوف عدداً من التعليمات إلى وزرائه ولجنة المصالحة الوطنية. تقتضي منهم ما يلي: (أ) القيام، قبل ١٢ آذار/ مارس، بتنفيذ قانون العفو فيما يتصل بالقضايا الـ ٩٠ التي لا تزال معلقة بموجب المادة ٤ (التهمة الجنائية)؛ (ب) تزويد مكتب الرئيس بأسماء جميع مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة المسجلين الذين لهم قضايا عفو معلقة؛ (ج) إنجاز عملية الترشيح المعلقة لـ ١٣ من أعضاء المعارضة الطاجيكية الموحدة لوظائف رفيعة المستوى، على أن يقوم السيد نوري باستعراض مؤهلاتهم مرة أخرى؛ (د) الشروع، قبل ١٣ آذار/ مارس، في إجراء مناقشة بشأن إدماج ممثلي المعارضة الطاجيكية الموحدة في الهياكل الحكومية الإقليمية؛ (هـ) تعجيل المناقشة الجارية داخل لجنة المصالحة الوطنية بشأن تعديلات الدستور؛ (و) إعادة أعضاء المعارضة الطاجيكية الموحدة والأفراد الموالين لها إلى مناصبهم السابقة في الحكومة؛ (ز) إعادة ٤٤ من أعضاء المعارضة الطاجيكية الموحدة إلى مناصبهم السابقة فيما يسمى بهياكل السلطة (الجيش والشرطة والأمن)؛ (ح) الشروع، في أقرب وقت ممكن، في إعادة بناء المنازل التي دُمِّرت أثناء الحرب الأهلية؛ (ط) الانتهاء، قبل

١٢ آذار/ مارس، من عملية الاستعراض في غارم، وطاجيك أباد، وجيرجيتال؛ (ي) مواصلة المناقشة بين السيد نوري والرئيس بشأن تعيين القائد ميرزو زيوييف وزيرا للدفاع. وأصدر الرئيس تعليمات لجميع الحاضرين بتقديم تقرير كامل، قبل ١٢ آذار/ مارس، عن التقدم المحرز بشأن هذه البنود. وقد اضطلع ببعض أعمال المتابعة ولكن كثيرا من هذه المسائل لا تزال معلقة.

الإصلاح الدستوري

٤ - كانت أهم خطوة اتخذت الى الأمام هي وضع اتفاق بشأن الإصلاح الدستوري قدمته لجنة المصالحة الوطنية إلى الرئيس رحمانوف في ٢٦ آذار/ مارس ليوافق عليه. ووافقت لجنة المصالحة الوطنية على ما يلي: (أ) تُقدم الترشيحات لوظائف رئيس وأعضاء البرلمان والهيئات الحكومية المحلية من جانب الأحزاب السياسية أو الأفراد؛ (ب) الإبقاء على النظام الرئاسي بالنسبة للسلطة التنفيذية، واقترحت في الوقت ذاته (ج) إنشاء برلمان يتكون من نواب (متفرغين) ويتألف من مجلسين. كما اقترحت (د) نقل سلطة ترشيح القضاة من وزير العدل إلى مجلس قضائي أعلى يعينه الرئيس استنادا إلى ترشيحات من عدد من الهيئات (البرلمان، والمحاكم العليا، وأكاديمية العلوم، ورابطة المحامين والقضاة)، (هـ) نقل سلطة تعيين رؤساء الهيئات التنفيذية للمقاطعات من الرئيس إلى الهيئات المحلية المنتخبة. وختاما، أوصت لجنة المصالحة الوطنية بما يلي: (و) إدخال تغييرات على الفصل الثاني من الدستور المتصل بالحريات الفردية، بحيث يعالج مسألة الطابع العلماني للدولة.

٥ - ورفض الرئيس رحمانوف جزئيا، في رده المؤرخ ٣ نيسان/أبريل، التغييرات المقترحة تحت النقطة (د) ورفض جميع التغييرات المقترحة تحت النقطتين (هـ) و (و). وذكر، بالنسبة للترشيحات (أ)، أن القانون هو الذي ينبغي أن ينظمها. وقبل فكرة البرلمان المكون من نواب محترفين (ج)، ولكنه لاحظ أن الحكومة تفتقر حاليا إلى الموارد المالية من أجل تنفيذ هذا الحكم.

٦ - وأعرب أعضاء المعارضة الطاجيكية الموحدة ولجنة المصالحة الوطنية عن استيائهم من إسراع الرئيس رحمانوف برفض المقترحات التوفيقية التي تم التوصل إليها بعد ١٤ شهرا من النقاش الذي غالبا ما اتسم بالصعوبة. وأشار رئيس اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة المصالحة الوطنية، الذي يرأس أيضا حزب النهضة الإسلامية، وهو أكبر حزب سياسي في المعارضة الطاجيكية الموحدة، إلى أن ممثلي الحكومة في لجنة المصالحة الوطنية كانوا قد أيدوا المقترحات، واقترحوا أن يعقد الرئيس واللجنة اجتماعا لمناقشتها. وبعد ذلك قدم استقالته من لجنة المصالحة الوطنية، ولكن حزب النهضة الإسلامية لم يقبلها. ولا تزال هذه المسألة معلقة، حتى إعداد هذا التقرير، ويخشى أن يحول ذلك دون نظر البرلمان في التعديلات في دورته لآيار/ مايو. وهذا الأمر سيؤخر، بدوره، إجراء الاستفتاء بشأن الدستور، الذي تقرر أن يسبقه نقاش عام لمدة ثلاثة أشهر وتعبه انتخابات برلمانية. وعلمت الحكومة أنشطة عدد من الأحزاب السياسية، مستندة في ذلك الى تهمة شتى، منها انتهاك أحكام قانون الأحزاب السياسية الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

٧ - ويكمن وراء الكثير من النقاش حول الإصلاح المؤسسي نزاع خفي بين الحكومة والمعارضة الطاجيكية الموحدة حول الترتيب الذي ستجرى به الانتخابات. فإلجانب الحكومي يود إجراء الانتخابات الرئاسية أولاً (ستنقضي فترة ولاية الرئيس الحالي في تشرين الثاني/نوفمبر) لضمان وصول مسؤول تنفيذي منتخب دستوريا إلى سدة الحكم، علماً بأن المعارضة الطاجيكية الموحدة احتفظت حتى الآن بالقدرة العسكرية. وتود المعارضة الطاجيكية، من جانبها، إجراء الانتخابات البرلمانية قبل الانتخابات الرئاسية خشية منها أن يتشجع الرئيس الحالي إذا أعيد انتخابه، فيعتبر أن اتفاق تقاسم السلطة أصبح لاغياً. وهي تعتبر بالتالي أن رفض الرئيس لإجراء تعديلات دستورية متواضعة نسبياً. ما هو إلا محاولة لتأخير الانتخابات البرلمانية. ويعزز هذه الشواغل البطء الشديد في تنفيذ قانون العضو العام وإدماج مقاتليها في هياكل سلطة الدولة.

٨ - وفي هذه الأثناء، وافقت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهما المنظمتان المطلوب إليهما بموجب اتفاق السلام تقديم الدعم للانتخابات، على بذل جهد مشترك لتشجيع الأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات موثوقة يمكن أن يقبل بها الجميع، بمن فيهم الذين قد تكون نتائجها مخيبة لآمالهم. وسوف يسافر أول فريق من الخبراء إلى طاجيكستان للتركيز على الجوانب الإجرائية للأعمال التحضيرية، بما في ذلك التشريع المتصل بالانتخابات وتسجيل الأحزاب والناخبين وإجراءات التظلم. وسوف يركز فريق ثان على الأوضاع المتصلة بتزويد الناخبين بالمعلومات وتثقيفهم، وحرية التعبير وتكافؤ فرص الوصول إلى وسائل الإعلام، وتسجيل الأحزاب والمرشحين، ونشر المراقبين المحليين / وكلاء الأحزاب ورصد عمليات الاقتراع. وسوف يجري فريق ثالث عقب ذلك تقييماً للحالة بوجه عام، بما في ذلك الحالة الأمنية، وسوف يستند إلى هذا التقييم في اتخاذ قرار بشأن الالتزام النهائي لهاتين المنظمتين ومدى اشتراكهما في العملية. وقد اعتمد هذا النهج التدريجي للمساعدة على بدء الأعمال التحضيرية للانتخابات حتى وإن لم تكن الشروط الشكلية اللازمة لها قد توفرت بعد.

المسائل العسكرية

٩ - وفقاً للمعلومات المستمدة من لجنة المصالحة الوطنية، جرى تسجيل ٢٣٨ ٦ مقاتلاً وأُجريت لهم فحوص طبية وأدوا يمين الخدمة، وخضع ٣٠٩ ٢ مقاتلين منهم للتدقيق من قبل هيئة الاستعراض المركزي المشتركة التابعة للجنة الفرعية العسكرية؛ وأعفي ٩١٧ ١ مقاتلاً من الخدمة اللاحقة. ووفقاً للبروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية (S/1997/209، المرفق الثاني)، كان من المفروض أن يُجرى هذا التدقيق في المرحلة الثالثة من عملية إعادة الدمج والتسريح، ولكن نظراً للتأخر الناجم عن أوجه القصور في تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية (لم تنجز عملية التجميع وجمع/تخزين الأسلحة سوى جزئياً)، شرع في هذا العمل على الرغم من عدم الانتهاء رسمياً بعد من المرحلتين الأخريين. ودققت اللجنة أيضاً في حالات ٧٣٦ ٣ من الجنود التابعين للحكومة وسرحت ٧٤ جندياً منهم.

١٠ - ووفقاً لما ذكرته لجنة المصالحة الوطنية أيضاً، تم تعيين ٣٧٥ ٢ مقاتلاً تابعاً للمعارضة الطاجيكية الموحدة في وحدات نظامية، على النحو التالي: وزارة الدفاع - أدمج ٤٦٠ مقاتلاً ويجري التحضير لإدماج ٤٦٤ مقاتلاً آخر؛ وزارة الداخلية - ٣٠٤ مقاتلين؛ القوات الحدودية الطاجيكية - ١٠٧ ١ مقاتلين؛ ولجنة حالات

الطوارئ - ٤٠ مقاتلا. وبالرغم من إحراز تقدم في الإدماج الفعلي للأفراد المعينين في القوات الحدودية الطاجيكية لم يخضع الآخرون حتى الآن للقيادة والسيطرة المناسبتين، كما أنهم لا يتقاضون أجرا ولا يتلقون أي دعم آخر. وليس لدى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان أي وسيلة للتحقق من صحة الأعداد المبينة أعلاه التي وفرتها لجنة المصالحة الوطنية.

١١ - وقد أدى ذلك إلى شعور بالاستياء في صفوف المقاتلين. ففي ٧ نيسان/أبريل، وجه تسعة من القادة الميدانيين في منطقتي لنسكي وكوفرنيوخون إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وإلى جهات أخرى رسالة أعربوا فيها عن قلقهم إزاء حالات التأخر في إعادة دمج المقاتلين واشتكوا من أن الشرطة تستهدف مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة السابقين الذين ذهبوا للعيش مع أسرهم. وقالوا إنه أُلقي القبض على عدد منهم وقتل أحدهم. وانتقدوا قيادة المعارضة الطاجيكية الموحدة وطالبوا باستقلالها إذا لم تستطيع تصحيح هذا الوضع.

١٢ - وأدى عدم دعم المقاتلين وعدم تعيين أي شخصيات أخرى من المعارضة الطاجيكية الموحدة، وفقا لاتفاق تقاسم السلطة، إلى زيادة ارتياب القادة الميدانيين التابعين للمعارضة الطاجيكية الموحدة في الحكومة وإلى الحد من دعمهم لعملية السلام بوجه عام. ويتجلى ذلك بوجه خاص في منطقتي داربند وتافلدارا. ويسيطر على ثاني هاتين المنطقتين رئيس أركان المعارضة الطاجيكية الذي رُشح لتسلم حقيبة الدفاع بموجب تفاهم اتفق فيه الطرفان على تعيين عضوا من أعضاء المعارضة الطاجيكية على رأس وزارة من وزارات السلطة. وقد رفض الرئيس رحمانوف هذا الترشيح.

١٣ - وأعربت الحكومة والمعارضة الطاجيكية على السواء عن قلقهما من احتمال تدهور الحالة وطلبتا الحصول على مساعدة دولية لدعم المقاتلين. ومن الجدير بالذكر أن تقديم المساعدة المؤقتة لأفراد المعارضة الطاجيكية ارتئي في الأصل في سياق التنفيذ التام للبروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية (لا سيما تجميع المقاتلين وتسجيل أسلحتهم والسيطرة عليها والتقييد بمهلة الستة أشهر)، وقد وفرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة الأغذية وغيرها من الضروريات إلى أن نفذت إمداداتها المحدودة التي كان يقصد لها أن تغطي الشهرين الأولين فقط. ونظرا لهذه الظروف، شرحت الأمم المتحدة للطرفين في طاجيكستان أنه لا يمكن التوقع من المجتمع الدولي أن يقدم العون المالي للقوات المسلحة لأجل غير مسمى. ومع ذلك، سوف تسعى الأمم المتحدة مجددا للحصول على التمويل اللازم لمشاريع إعادة البناء والمشاريع الأخرى (كمشاريع الغذاء مقابل العمل، والغذاء مقابل التدريب، واستئجار الأراضي) التي تستهدف توفير وظائف للمقاتلين السابقة من أجل تمكينهم من العودة إلى الحياة المدنية. وقد شرع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الآن، مستخدما أموالا تبرعت بها النرويج (٥٠٠ ٠٠٠ دولار) والولايات المتحدة (٣٤٥ ٠٠٠ دولار)، في إقامة مشروع من هذا القبيل في وادي كاراتيغن، بدءا بجيرغيتال، وسوف يوفر هذا المشروع وظائف لما يصل إلى ٥٠٠ شخص لمدة ١٢ شهرا.

فريق الاتصال

١٤ - واصل فريق الاتصال عمله السياسي الفعلي في تعزيز تنفيذ اتفاق السلام. وعقد اجتماعات مشتركة دورية بكامل هيئته مع لجنة المصالحة الوطنية لاستعراض التقدم المحرز في بعض المجالات، من قبيل تنفيذ البروتوكول العسكري أو القضايا السياسية. وقد أضافت هذه الاجتماعات قوة دافعة إلى العملية ورحب بها الطرفان. وكان آخر اجتماع عقد من هذه الاجتماعات في ١٥ نيسان/أبريل لاستعراض عملية السلام ككل. وظل السيد جان كوبيش، ممثلي الخاص، على اتصال بحكومة أوزبكستان، التي لم تمثل في فريق الاتصال منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (S/1999/124، الفقرة ١٤).

١٥ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أصدر فريق الاتصال بياناً قدم فيه عدداً من التوصيات والاقتراحات الخاصة بشأن المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراء. وفي جملة أمور أخرى، أوصى فريق الاتصال بأن يعقد الاستفتاء على التعديلات الدستورية في موعد لا يتجاوز آب/أغسطس ١٩٩٩ وأن تنجز على وجه السرعة تعليمات الرئيس رحمانوف التي أصدرها في ٢ آذار/مارس ولا سيما فيما يتعلق بحلف اليمين، ودمج المحاربين، والعضو، وإعادة تنصيب أعضاء المعارضة الطاجيكية الموحدة في مناصبهم التي كانوا يشغلونها فيما سبق. واقترح فريق الاتصال علاوة على ذلك أن يجري بالفعل تخزين وحراسة الأسلحة المسجلة في مناطق التجمع وأن تقوم لجنة المصالحة الوطنية بالتحقق من ذلك. ودعا فريق الاتصال أيضاً إلى التنفيذ العاجل والكامل لقانون العفو فضلاً عن اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن تعيينات أعضاء المعارضة الطاجيكية الموحدة على جميع صعد الحكومة. وقد أوصى أيضاً بأن تحسن وسائل الإعلام من موثوقيتها بإتاحة فرص التوصل إليها لجميع قطاعات الطوائف الاجتماعية والسياسية المختلفة، وحث كلا الطرفين على اتخاذ خطوات أخرى لإدماج مختلف العناصر الفاعلة السياسية والاجتماعية في عملية السلام لتوسيع قاعدتها وتعزيز الوثام المدني في طاجيكستان.

اللاجئون

١٦ - ما زالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تدعم عودة اللاجئين من بلدان رابطة الدول المستقلة. وفي خلال عام ١٩٩٩، من المتوقع عودة ٤٠٠٠ لاجئ من تركمانستان و ١٠٠٠ من قيرغيزستان، و ١٠٠٠ من كازاخستان؛ وقد أعيد بناء ٨٠٠ منزل (يستفيد منها ١٥٠٠٠ لاجئ عادوا إلى البلد منذ توقيع اتفاق السلام) أو جرى إصلاحها. وقد أعاق نقص الأموال إعادة بناء المنازل الـ ٥٠٠ الباقية، التي كان من المقرر إنجاز ٢٠٠٠ منها في عام ١٩٩٨.

الأنشطة الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة

١٧ - خصص البنك الدولي ٩٥ مليون دولار للإصلاحات الهيكلية والإغاثة في حالات الكوارث، والإصلاح التعليمي وإصلاح المزارع الخاصة، وتعزيز القدرات التنظيمية للحكومة.

١٨ - وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاقتران مع البنك الدولي، بتمويل دراسة استقصائية عن ظروف المعيشة في طاجيكستان بدئت باستبيان تجريبي في آذار/ مارس. وستتيح نتائج الدراسة الاستقصائية للحكومة استعراض استراتيجيتها المتصلة بالفقر وتحسين تركيزها على المجموعات الضعيفة.

١٩ - ولم يولّد النداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل طاجيكستان إلا ٦١٧ ٠٤٥ دولار، أي ما يقرب من ٢,٥ في المائة من مجموع الأموال المطلوبة. وفي هذا الصدد، فأنا أدعو الدول الأعضاء للمساهمة على الفور وبسخاء في خطة العمل الإنسانية الموجزة في النداء.

ثالثا - الأمن

٢٠ - كانت حالة الأمن أفضل منها في الفترات السابقة. ومع ذلك، ما زالت الحالة يشوبها التوتر وقد وقعت بعض الحوادث لأسباب سياسية.

٢١ - وفي ٢٦ آذار/ مارس، وبعد محاكمة طولها شهر، قررت المحكمة العليا لطاجيكستان بأن الرجال الثلاثة المتهمين بقتل أربع أفراد تابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ مذنبين بالنسبة لتهمة القتل وما يتصل بها من تهم وحكمت عليهم بالإعدام. وكانت المحاكمة مفتوحة للجمهور، كما قامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان بمراقبة الإجراءات. وفي رسالة إلى الرئيس رحمانوف، شجبت بأشد لهجة ممكنة الجريمة المروعة التي ارتكبت والتي ستبقى مصدرا للألم لا بالنسبة لأسر الذين قتلوا فحسب بل أيضا للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات التي تضحي بالكثير بإرسال موظفيها إلى مناطق متفجرة للمساعدة في حل النزاعات وبناء السلام. وفي الوقت نفسه، ومراعاة لأن الأمم المتحدة قد واصلت على الدوام، كمسألة مبدأ، معارضتها لعقوبة الإعدام، ناشدت الرئيس النظر في تخفيف حكم الإعدام الذي فرضته المحكمة العليا.

٢٢ - وفي ٣٠ آذار/ مارس، قام مسلحون مجهولو الهوية بقتل عضو بارز من أعضاء البرلمان. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، هاجم رجال مسلحون على صلة بقائد سابق من قواد المعارضة مركز شرطة في مقاطعة يافان، التي تقع على بعد نحو ٤٠ كيلومتر إلى الجنوب الشرقي من دوشنبي، وأخذوا ستة من رجال الشرطة رهائن. وطالب القائد بالإفراج عن أربعة أشخاص ينتمون إلى مجموعته كانت الحكومة قد قبضت عليهم. وشكلت لجنة مشتركة تتكون من أعضاء من الحكومة وأعضاء من المعارضة الطاجيكية الموحدة لمعالجة هذه الحالة. وفي ٢ أيار/ مايو، أفرج عن أربع رهائن. وفي ٤ أيار/ مايو، أفرج عن الرهينتين الباقيتين مقابل الإفراج عن الأشخاص الأربعة الذين كانوا معتقلين.

٢٣ - وفي ١٠ نيسان/أبريل، قامت مجموعة من الرجال المسلحين بإيقاف موظف تابع لمنظمة غير حكومية أجنبية بين كومسول أباد وأوبي تيغارم وهددت بقتل جميع الأفراد الدوليين الذين يدخلون تلك المنطقة. وقد حدثت هذه الواقعة في جزء من المحور الرئيسي الممتد في اتجاه شرق وغرب والذي

لا يخضع لسيطرة فعالة من أي سلطة مسؤولة وعادة ما تقع فيه حوادث. وثمة حظر على التنقل في ذلك القطاع ما زال ساريا بالنسبة لأفراد الأمم المتحدة والأفراد العاملين معهم.

رابعاً - المسائل التنظيمية

٢٤ - تألفت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، اعتباراً من نيسان/أبريل ١٩٩٩، من ١٦٥ موظفاً مدنياً، ٤٩ منهم معينون تعييناً دولياً، و ٢٩ منهم مراقبون عسكريون من الأردن (٤)، وأوروغواي (٢)، وأوكرانيا (٢)، وإندونيسيا (٢)، وبلغاريا (٣)، وبنغلاديش (٣)، وبولندا (١)، والجمهورية التشيكية (٢)، والدانمرك (٢)، وغانا (٢)، ونيبال (٢)، والنمسا (٢)، ونيجيريا (٢). وهناك وحدة طبية مؤلفة من ثلاثة أفراد من الأردن وبنغلاديش مدرجين في الأعداد المذكورة أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، هناك فردان من الشرطة المدنية من بولندا والنمسا على التوالي. وحل العميد جون هفيدغارد من الدانمرك محل العميد تينغكو أريفين بن تينغكو محمد رئيساً للمراقبين العسكريين في ١ نيسان/أبريل. واستمر السيد جان كوبيش يعمل ممثلاً خاصاً لي.

٢٥ - وتقوم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في الوقت الراهن بالتحضير لافتتاح بعض مكاتبها الميدانية، بدءاً بخروج ثم خوجاند. والبعثة على اتصال بالسلطات المحلية لاتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان أمن أفرادها. ومن المتوقع أن تبدأ المكاتب الميدانية عملها بحلول شهر حزيران/يونيه.

٢٦ - وتواصل البعثة التعاون تعاوناً وثيقاً مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول المسائل المتصلة بالإصلاح الدستوري، وتحقيق الديمقراطية، والانتخابات. وهي على اتصال وثيق بقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة فيما يتعلق بالمحافظة على وقف إطلاق النار والأمن كما أنها ما زالت على اتصال بقوات الحدود الروسية حول المسائل ذات الأهمية المشتركة. وتتألف قوات رابطة الدول المستقلة في الوقت الراهن من فرقة آلية من الاتحاد الروسي، وكتيبة صغيرة من كازاخستان. والكتيبة منتشرة على الحدود مع أفغانستان وهي في الواقع تعمل تحت سيطرة قوات الحدود الروسية.

خامساً - الجوانب المالية

٢٧ - خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٩/٥٢ بء المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وقرارها ١٩/٥٣ المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ مبلغاً إجمالياً ٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار لتغطية نفقات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وقدمت إلى الجمعية العامة الميزانية المقترحة لتغطية نفقات البعثة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ لكي تنظر فيها. وتقدر تكاليف تغطية نفقات البعثة لفترة ١٢ شهراً بمبلغ إجمالي ٤٠٠ ١٠٩ ١٩ دولار. وعليه إذا قرر مجلس الأمن تمديد الولاية إلى ما بعد ١٥ أيار/مايو ١٩٩٩، فإن تكاليف تغطية نفقات البعثة ستقتصر على المبالغ المشار إليها أعلاه.

٢٨ - ووصلت الاشتراكات المقررة غير المسددة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى الحساب الخاص لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان منذ إنشاء البعثة وحتى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٩ إلى مبلغ ٣,٧ مليون دولار وهو مبلغ يمثل حوالي ٧ في المائة من المبلغ المقرر للبعثة. وبلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ١,٦ بليون دولار.

سادسا - ملاحظات

٢٩ - حققت عملية السلام في طاجيكستان بعض التقدم، على الرغم من التعثر الذي طرأ بسبب انعدام الثقة الراسخ بين الطرفين. كما أن مشاغل الطرفين أخرت انضمام أطراف أخرى إلى العملية السياسية وفقا للالتزام الذي يقضي بأن تدخل لجنة المصالحة الوطنية في حوار واسع مع جميع عناصر الدوائر السياسية. وأعتبر أن البدء في هذا الحوار أمر أساسي إذا كان الهدف منه هو أن تقبل الدوائر السياسية الطاجيكية بشكل دائم نتائج العملية السلمية.

٣٠ - وتساعد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأعضاء الآخرين في فريق الاتصال الطرفين في التغلب على العقبات والمساهمة في إيجاد مناخ يؤدي إلى التوصل إلى حلول متفق عليها. وافتتاح المكاتب الميدانية، الذي أصبح ممكنا بسبب الهدوء النسبي في طاجيكستان، من شأنه أن يعزز البعثة في هذا الصدد.

٣١ - وعندما وافق مجلس الأمن على ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في قراره ١١٣٨ (١٩٩٧)، اعتمد استراتيجية تقوم على ركيزتين. وتمثل إحدى الركيزتين في أنشطة البعثة التي يتم تمويلها من الاشتراكات المقررة. ويشكل تقديم الدعم لتسريح المقاتلين وإجراء انتخابات الركيزة الثانية الممولة من التبرعات. وباستثناء المشروع المذكور في الفقرة ١٣ أعلاه، ما زالت الركيزة الثانية ضعيفة للغاية، بسبب عدم وجود تبرعات.

٣٢ - ومن المفهوم أن المانحين لا يريدون الاستثمار في عملية لا تزال نتيجتها غير مؤكدة. ومن ناحية أخرى فللدعم الذي يقدمه المانحون أهمية حاسمة لأن ذلك من شأنه أن يحقق نتائج إيجابية. ومشاريع التسريح مثل المشروع الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لخدمة المشاريع في جرجيتال مشاريع رئيسية في هذا الصدد وينبغي أن تتكرر في مناطق أخرى إذا سمحت الحالة الأمنية بذلك. وبالمثل، وفي إطار الترتيبات الحالية، فإن أي دور دولي في الانتخابات بحاجة أيضا لتبرعات. وأناشد الدول الأعضاء توفير الإمكانيات المتواضعة نسبيا اللازمة. وقد أظهرت التجربة في طاجيكستان وجوه القصور الناجمة عن تمويل عناصر أساسية للولاية من التبرعات، بدلا من الاشتراكات المقررة، كما هو الحال بالنسبة لعمليات حفظ السلام الأخرى.

٣٣ - وواصل فريق الاتصال تأدية دور هام. وإنني أؤيد تأييدا كاملا الخط الذي اتبعه فريق الاتصال وأعتقد أن اجتماعا على مستوى وزراء الخارجية والذي تمت الموافقة عليه من حيث المبدأ الصيف الماضي، يمكن أن يؤدي إلى دفع عملية السلام إلى الأمام.

٣٤ - وما زالت عملية السلام في طاجيكستان تتطلب اهتماما ودعما دوليين. وعليه، فإنني أوصي بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لمدة ستة أشهر أخرى حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

٣٥ - وختاما، أود أن أحيي السيد كوبيش، ممثلي الخاص، والرجال والنساء العاملين في البعثة للطريقة التي أدوا بها مهامهم الصعبة وصمدوا بها أمام المخاطر التي يواجهونها باستمرار. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للبلدان التي ساهمت بأفراد في البعثة لتفهمها ودعمها لهذه العملية الصعبة.

— — — — —